دور وأهمية الحوكمة لجودة أداء مؤسسات التعليم العالي في العراق
" مركز دراسات البصرة والخليج العربي بجامعة البصرة أنموذجاً "

أ.د. بشير هـادي عودة الطـائي
جامعة البصرة – كلية الإدارة والاقتصاد – القرنة
Basheer.hadi@yahoo.com

الملخص:

تعد مراكز البحث العلمي ركيزة أساسية من ركائز النمو والتطور العلمي والتقني، كون الدراسات البحثية هي الرافد الأساس للمشروعات التنموية في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية. وقد اهتمت الدول المتقدمة منذ بداية انطلاقتها الصناعية بمجالات البحث العلمي والابتكار وتشجيع براءات الاختراع، إذ أُنشأت مراكز البحث والتطوير، كما عُنيت جامعاتها بهذه المهمة لما تملكه من كوادر وخبرات علمية وأكاديمية متخصصة في مختلف صنوف المعرفة.

لقد سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق منذ نشأتها إلى تنمية وتطوير الكوادر التعليمية عبر إنشاء هيأة البحث العلمي لإنشاء المراكز البحثية في الجامعات العراقية، لما لهذه المراكز من أهمية ودور فاعل في تنشيط الحركة العلمية الجامعية ودعم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية بالأفكار والابتكارات التي من شأنها رفع مستوى الأداء للطاقات الإنتاجية من جانب، وتنمية وتطوير جودة التعليم والأداء الجامعي من جانب آخر.

أن مركز دراسات البصرة والخليج العربي في جامعة البصرة منذ نشأته عام ١٩٧٤ أخذ على عاتقه الاهتمام بالقضايا البحثية التي من شأنها رفع مستوى الحوكمة وتحقيق جودة الأداء لجامعة البصرة، كون ذلك من الأهداف الرئيسة التي من أجلها تم تأسيس المركز وبمختلف الجوانب الإنسانية والعلمية التخصصية. فالمركز باعتباره مختصاً بالبصرة ودول الخليج العربي على وجه العموم، هو شخصية معنوية تهتم بأعداد الدراسات والبحوث وإقامة الندوات والورش والحلقات النقاشية، وعقد المؤتمرات العلمية التي تناقش القضايا التنموية المعاصرة، منصباً اهتمامه باتجاه تحديد مواطن الضعف التي تواجه المجتمع البصري ومجتمعات دول الخليج العربي ومحاولة تقديم الحلول والمقترحات الممكنة.

الكلمات المفتاحية: (الحوكمة، جودة الاداء).

The role and importance of governance for the quality performance of higher education institutions in Iraq

The Basra and Arabian Gulf Studies Center at the University of Basra " ".is a model

Dr. Bashir Hadi Odeh Al-Tai

University of Basra - College of Administration and Economics - Qurna

Abstract:

Scientific research centers are an essential pillar of scientific and technical growth and development, as research studies are the main source of development projects in various production and service fields. Since the beginning of their industrial inception, developed countries have been interested in the fields of scientific research, innovation, and encouraging patents. Research and development centers were established, and their universities were also concerned with this task due to their scientific and academic cadres and expertise specialized in various types of knowledge.

Since its inception, the Ministry of Higher Education and Scientific Research in Iraq has sought to develop educational cadres through the establishment of the Scientific Research Authority to establish research centers in Iraqi universities, due to the importance and effective role of these centers in revitalizing the university scientific movement and supporting the economic, social and service sectors with ideas and innovations that would Raising the level of performance of production capacities on the one hand, and developing the quality of education and university performance on the other hand.

Since its inception in 1974, the Center for Basra and Arabian Gulf Studies at the University of Basra has taken upon itself the interest in research issues that would raise

the level of governance and achieve the quality of performance of the University of Basra, as this is one of the main goals for which the center was established and in various specialized humanitarian and scientific aspects. As a center specializing in Basra and the Arab Gulf states in general, it is a legal entity concerned with preparing studies and research, holding symposiums, workshops, and discussion panels, and holding scientific conferences that discuss contemporary development issues. It focuses its attention on identifying the weaknesses facing the visual community and the societies of the Arab Gulf states and trying to provide solutions. And possible proposals.

Keywords: (governance, quality of performance).

أهمية الدراسة ***Importance of the Study*** : تتأتى أهمية الدراسة من الضرورات الملقاة على عاتق مستوى الأداء الجامعي في الجامعات العراقية عموماً والمراكز البحثية على وجه الخصوص، كون الأخيرة تعد حجر الأساس في التطورات العلمية والتكنولوجية التي تشهدها معظم دول العالم، فالبحث العلمي هو القاعدة التي تنطلق منها الخطط والبرامج والمشروعات التنموية، وبذلك باتت قضية حوكمة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العراق مسألة لا مناص منها من أجل الرقي في مستوى الأداء الأكاديمي للجامعات العراقية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

إشكالية الدراسة ***Problem of the Study*** : تتمثل مشكلة الدراسة في صعوبة الموائمة بين المتطلبات الضرورية لبيئة التعليم العالي في العراق وبين الظروف والمخاطر والمتغيرات الخارجية المحيطة بالمؤسسات العلمية ومراكز الأبحاث، كون تلك الظروف والمخاطر هي خارج نطاق السيطرة وبالأخص العوامل المتعلقة بالاضطرابات الأمنية والسياسية والصحية(الوبائية) وعوامل خلخلة الاستقرار. فالحوكمة عملية شاملة تحتاج إلى بيئة مستقرة وتمويل كافي وظروف تتناسب مع طبيعة الأدوار التي توكل للمؤسسات العلمية من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف بشفافية لضمان العدالة وتحقيق المسائلة، فالسعي نحو تنفيذ أهداف الحوكمة يتطلب توفير التمويل اللازم لجميع المستلزمات الضرورية للشروع بتنفيذ البرامج والخطط الإستراتيجية للنهوض بمؤسسات التعليم العالي وتحقيق جودة الأداء الجامعي.

هدف الدراسة ***Aim of the Study*** : تسعى الدراسة إلى بيان دور وأهمية المراكز البحثية في العراق، والوظائف المناطة بعمل هذه المؤسسات لتحقيق النمو والتطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. كما تهتم الدراسة بإبراز أهمية توفير التمويل والتخصيصات المالية اللازمة لتنفيذ البرامج التي تحقق الحاكمية الوظيفية لمؤسسات التعليم العالي

والبحث العلمي في العراق، كأحد أهم مستلزمات تحقيق جودة التعليم والأداء الجامعي، مركزاً على الأداء العلمي لمركز دراسات البصرة والخليج العربي خلال السنوات(٢٠١٦-٢٠٢٢).

فرضية الدراسة ***Hypothesis of the Study*** :

تفترض الدراسة أن تحقيق أهداف الحوكمة وجودة الأداء الجامعي في قطاع التعليم العالي يمثل عملية تكاملية غير مجتزأة تشمل توفير التمويل الكافي لجميع المستلزمات الأساسية للجامعات والمراكز البحثية لتنفيذ خططها وبرامجها العلمية وبما يحقق التواصل مع التطورات العلمية والتكنولوجية التي تشهدها دول العالم المتقدم.

هيكل الدراسة ***Structure of the Study*** :تتكون الدراسة من أربعة مباحث هي كالآتي :-

المبحث الأول / مفهوم الحوكمة وآلية تطبيق أهدافها للتعليم العالي والبحث العلمي.

المبحث الثاني / أهمية جودة التعليم العالي والبحث العلمي في المجتمع العراقي.

المبحث الثالث / نظرة تعريفية بمركز دراسات البصرة والخليج العربي في جامعة البصرة.

المبحث الرابع / مستوى حاكمية المهام العلمية وجودة الأداء لمركز دراسات البصرة والخليج العربي.

الاستنتاجات والمقترحات

المبحث الأول

مفهوم الحوكمة وآلية تطبيق أهدافها للتعليم العالي والبحث العلمي

تمثل المؤسسات التعليمية ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية من خلال تزويد الأفراد بالمهارات والمعارف والقدرات التي تؤهلهم للدخول في سوق العمل والتوظيف ومن ثم تأدية الواجبات المناطة بهم في مؤسساتهم بما يعزز الكفاءة في الأداء ويحقق ما يطلق عليه بالحوكمة أو الحاكمية، إذ يعتبر مجمع اللغة العربية أن كلمة الحوكمة يعد مرادفاً لمصطلح (الإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد) وأن أصل الكلمة هو إغريقي يوناني(**Governance**)، يشير إلى قدرة ربّان السفينة في القيادة إلى برّ الأمان لما يمتلكه من حسّ ومهارة وخبرة في المحافظة على أرواح وممتلكات الركّاب. ونظراً للتطورات العالمية الكبيرة والمتغيرات المصاحبة لها، أصبحت تلك المؤسسات تواجه متطلبات أكثر تطوراً تتعلق بالإبداع وتنمية القدرات الإنسانية ورفع مستوى الطاقات الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء والإصلاح المؤسسي ومواجهة المخاطر المحتملة بما يقلل من التأثيرات السلبية، لغرض مواكبة تلك التحديات العالمية ورفع درجة تنافسيتها. ومع تزايد تطبيق مبادئ الحوكمة أو كما يطلق عليها مصطلح(**GRC**) لإدارة المخاطر المؤسسية، أضحت منظمات الأعمال تحظى باهتمام منقطع النظير في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي بحكم إنها تمثل مرتكزاً أساسياً نحو تطوير وإصلاح التعليم (السعيد، ٢٠٢٣: ٣٦) .

لقد أدت التطورات الاقتصادية العالمية إلى إعادة النظر شكلا ومضموناً بدور وأهمية مراكز البحث العلمي في المؤسسة التعليمية من خلال ظهور مفهوم الحوكمة وتطبيقاتها، والتي أصبحت تعبر عن تطبيق معايير الجودة ونظمها والتميز الذي يحكم أداء المؤسسات التعليمية. فمصطلح الحوكمة(**Governance**) يشير إلى الإدارة الرشيدة والضبط المؤسسي والتحكم في أداء الأعمال، فالحاكمية المؤسسية تؤكد بصورة عامة على الانضباط والسيطرة والحكم الرشيد. إذ عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(**OECD**) الحوكمة بأنها النظام الذي يوجه النشاط الوظيفي للعاملين ويضبط أعمال الشركة، حيث يصنف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف والمساهمين ذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة، إضافة إلى تحديد الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة ومراقبة الأداء(عبد الرحمن، ٢٠١٩ : ١٣٦) ، وترى منظمة الأمم المتحدة(**UN**) أن الحوكمة مفهوم يختص بمتابعة أداء الواجبات المكلف بأدائها العاملين وفق اللوائح والقوانين والتشريعات والخطط والبرامج المرسومة من قبل الإدارة، والتي تم إقرارها لتحقيق أهداف النمو والتطور المستدام وتأدية المسؤوليات بدون أي تلكؤ أو تعطيل في القدرات الإنتاجية عبر دعم ومراقبة نشاط المؤسسات ومتابعة مستوى أداء العاملين فيها(**UN, 2015: 47**) ، ويرى البنك الدولي أن الحوكمة تتحقق وفق تنظيم مؤسسي تقوم به الإدارة العليا يرتبط بتحديد الواجبات المكلف بأدائها العاملين بحسب الوقت المخصص لتنفيذ العمليات من أجل الخروج بنتائج تحقق الأهداف التي تسعى لها المنظمات الاقتصادية(البنك الدولي، ١٩٩٩: ١٢)، كما تعرف الحوكمة على أنها مجموعة السياسات أو القواعد أو الأطر التي تستخدمها المؤسسة لتحقيق أهداف أعمالها، وهي تحدد مسؤوليات أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل مجلس الإدارة والإدارة العليا، فعلى سبيل المثال يقدّم نظام الحوكمة لإدارة المؤسسة الرشيدة الدعم المادي والمالي لفريق العمل عن طريق تضمين سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركة في خططها(موقع أمزون: ما المقصود بالحوكمة والمخاطر والامتثال :**https://aws.amazon.com/ar/what-is/grc**)

لقد أصبح مفهوم الحوكمة مؤخراً يتردد كثيراً في القطاع العام لأثرها الكبير في تحسين واستدامة أعمال أي منشأة،. وهنا عرَّفت الحوكمة بأنها مجموعة من الأنظمة والضوابط التي تنظم العلاقات بين أصحاب المصلحة وتحقق مجموعة من المبادئ كالعدالة والشفافية والمساواة، إذ تبدأ تطبيقات الحوكمة في ممارساتها من خلال بناء نظام متكامل يحدد السلوكيات التي تخدم مصالحها، وحثّ القادة على اتخاذ القرارات الأخلاقية المناسبة. وتعتمد ممارسات الحوكمة على الضوابط الرسمية مثل التشريعات والأنظمة والقوانين، مما يجعل الحكومات ومنظمات الأعمال توظّف هذا الدور من أجل إنتاج نمطٍ فعّال يحقق نتائج جيدة ويستبعد الأنماط غير الجيد، لتحقيق كفاءة أعلى للأداء وقدرة أوسع في اتخاذ القرارات بالتزام عالٍ وقدرٍ كافٍ من المسؤولية والشفافية، مما ينعكس أثره بوضوح على إدارة متّسقة وسياساتٍ واضحة(الغانم،٢٠٢١: ١٥).

والحوكمة من وجهة نظر قانونية تعني مجموعة القوانين والقواعد والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال اختيار الأساليب الصحيحة والفعّالة من أجل إدارة المنظمات وتحقيق أهدافها. وباختصار أن الحوكمة هي خارطة طريق يجب إتباع تنظيماتها بأساليب علمية وتقنية وفق نظام معين للتحكم في العلاقات بين الأطراف الأساسية للنشاط المؤسسي، بما يؤثر في أداء أنشطة العاملين ويُساعد على تنظيم العمل وتحديد المسؤوليات لتحقيق الأهداف على المديين القريب والبعيد، مع وجود نظام للثواب والعقاب يحفز العاملين على الالتزام بتطبيق قوانين وتشريعات الإدارة العليا.(العضيد، ٢٠٢٣: ٢٦)

أن أهمية الحوكمة قد مرت بعدة مراحل أساسية يمكن توضيحها كالآتي(بشير،٢٠١٩ : ٣٦) :-

المرحلة الأولى وهي مرحلة تقليل الفجوة بين مديري المؤسسات ومالكيها لغرض الحفاظ على بقاء تلك الشراكات. المرحلة الثانية والتي ركزت فيها على تفعيل مسآئلة الحكومات وتحقيق العدالة. المرحلة الثالثة ركزت فيها على الديمقراطية وتعزيز المشاركة إضافة إلى تنظيم الأعمال. المرحلة الرابعة والأخيرة وهي التي فيها زاد الاهتمام بالحوكمة وأصبحت آلية لدرء الفساد وتحقيق النزاهة ورفع كفاءة المؤسسات. ولذلك فأن ظهور الحوكمة ترجع أهميته لما يلي:

١.تقويم الإدارة العليا بالمؤسسات وتعزيز المسآئلة.

٢.تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة ومساهميها.

٣.تعديل القوانين الحاكمة لأداء المؤسسات بما يضمن تحقيق الأهداف العامة.

٤.مساهمة جميع الأفراد داخل المؤسسة في نجاحها وتحقيق الأهداف.

٥.ضمان حق ممارسة الرقابة على أداء المؤسسة.

٦.الاستخدام الأمثل للموارد، وتنمية قدرات الأفراد.

٧.التكامل والتناسق بين أهداف المؤسسة.

٨.تحقيق تكامل بين المؤسسة والبيئة المحيطة بها من الجوانب القانونية والتنظيمية.

أن الحوكمة أصبحت الأسلوب الذي يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبين الأهداف الفردية والجماعية من جهة أخرى، أي أن حوكمة المؤسسات تشجع الأفراد على الاستخدام الفعال للموارد، وتشجع على توفير نظم المحاسبة والمسآئلة على إدارة الموارد، أي أنها تمثل الهياكل والعمليات التي يتم من خلالها توجيه وإدارة المؤسسات ومراقبتها ، كما تشمل الحوكمة القيم والقواعد والعلميات والأفراد والمؤسسات التي تحاول من خلالها تحقيق الأهداف المشتركة واتخاذ القرارات وتوليد السلطة والشرعية وممارسة الإدارة بكفاءة.

أما فيما يتعلق بحوكمة مؤسسات التعليم العالي فهي تشير إلى تطبيق معايير ونظم الجودة والأداء الجامعي، وتحقيق التميز في الأنشطة العلمية والفعاليات الجامعية وبخاصة في مجالات التدريس والبحث العلمي التي تحكم أداء مؤسسات

التعليم العالي وتحقق أهداف السلطة العليا، وبما يحقق سلامة التوجهات وصحة التصرفات ونزاهة السلوكيات التي تضمن تحقيق الشفافية والمسآئللة والمشاركة من قبل جميع الأطراف وتغليب مصلحة المؤسسة على المصالح الفردية بما يجعل تطوير الأداء المؤسسي في التعليم العالي الغاية المثلى. فحوكمة مؤسسات التعليم العالي تعني تمثيل للممارسات الرشيدة لسلطات الإدارة الجامعية وعملية صنع القرار من خلال الارتكاز على القوانين والمعايير والقواعد المنضبطة التي تحقق جودة الأداء، وتحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة الجامعية والأطراف المرتبطة بها من ناحية أخرى، مما يعني أن حوكمة الجامعات تقوم على احترام القوانين والقواعد التي تحكم علاقتها مع كافة الأطراف ذات المصلحة من خلال اتخاذ قرارات صائبة (الأشهب و لوحيدي ، ٢٠٢٠: ٣٦) .

أن الحوكمة توضح الإطار الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة وطرق تحقيقها للرقابة على الأداء من خلال تحديد مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي تتبعها إدارة المؤسسة التنفيذية بهدف تقديم رؤى إستراتيجية وضمان تحقيق الأهداف، والتحقق من المخاطر بشكل ملائم واستغلال موارد المؤسسة، ويمكن تلخيص أهداف الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بمجموعة من النقاط التي تعبر عن مدى أهميتها وكالاتي(بشير،٢٠١٩: ٣٧) :-

١.تحسين أداء المؤسسة التعليمية وتطويرها. ٢.مساعدة إدارة المؤسسة على صياغة وبناء استراتيجيات سليمة وضمان اتخاذ القرارات بشكل فعال مما يرفع من كفاءة الأداء. ٣. ضمان تحسين سمعة المؤسسة التعليمية. ٤.تعزيز فعالية المؤسسة التعليمية وزيادة كفاءتها الداخلية والخارجية من خلال بيئة عمل صالحة وتحسين الممارسات التربوية والإدارية. ٥.تأكيد مسؤولية الإدارة في تقييم الأداء وتعزيز المحاسبة والمساءلة وتجنب الازدواجية بين المهام والمسؤوليات . ٦.إيجاد وبناء هيكل واضح تتحدد من خلاله أهداف المؤسسة وسبل تحقيق الأهداف ومتابعة تحقيقها مع المراجعة المستمرة والتعجيل والتطوير للقوانين الحاكمة للمؤسسة التعليمية.

أما أهم العناصر الأساسية لحوكمة مؤسسات التعليم العالي فتتمثل بالآتي :

١.نظام محدد للمجالس واللجان. ٢.تحديد هياكل عمل المجالس الجامعية واللجان وتشكيلاتها وواجباتها ومسؤولياتها. ٣.نظام واضح ومحدد للمشاركة في اتخاذ القرارات . ٤.الاستجابة الفعالة لمتطلبات ومواصفات الجودة والاعتماد الأكاديمي. ٥.تغييرات مستمرة لأعضاء تلك اللجان والمجالس. ٦. نظم وإجراءات محددة للتقييم الدوري والمستمر لفعالية هذه المجالس واللجان.

مما يعني أن تطبيق هذه العناصر داخل المؤسسة التعليمية يؤدي إلى القضاء على الفساد الناتج عن ضعف المساءلة والمحاسبة، ويزيد من الشفافية والمصداقية والمسآئلة ، ويعمل على توظيف القوانين بما يحقق فعالية أعلى للمؤسسة الجامعية، وتفعيل اللامركزية عبر وتطبيق إستراتيجيات تطويرية فعالة، وحرية تداول المعلومات، فضلاً عن تطوير العاملين والأنظمة الإدارية.

أن حوكمة مؤسسات التعليم العالي لا بد أن تستند إلى إجراءات تنظيمية يتم إصدارها بأوامر إدارية كلوائح أو قوانين يجب تطبيقها وفق خطة أو إستراتيجية للتطوير وتحقيق جودة الأداء الجامعي، وهذا يتطلب أن تكون لحوكمة الجامعات جملة من المبادئ التي تفعل مستوياتها وتحقيق دورها عبر الآتي(جعفر، ٢٠١٧: ٤٤٦) :-

١.الشفافية : تعني الشفافية حرية الوصول إلى المعلومات وما يقابلها من الإفصاح عنها، كما تشير أيضا إلى العلنية في مناقشة الموضوعات وحرية تداول المعلومات بشأن مفردات العمل في المجال العام، الأمر الذي يمثل التدفق الحر للمعلومات بما يتيح حرية مراقبتها وتفهما، ومثل تلك الشفافية لا تتحقق إلا عندما يكون هنالك إعلاماً حراً لغرض رصد التجاوزات والتحايل .

٢.المسآئلة : يشير مفهوم المسآئلة إلى وجود طرق وأساليب مقننة ومؤسسية تمكن من مسآئلة المسؤول ومراقبة أعماله وتصرفاته في إدارة الشؤون العامة، مع إمكانيات إقالته إذا تجاوز السلطة واخل بتصرفاته المهنية، إذ تكون هذه المسآئلة مضمونة بحكم القانون ومتحققة بوجود قضاء مستقل ومحايد ومنصف، حتى يمكن للأفراد مراقبة ومسآئلة المسؤولين عن المال العام.

٣.المشاركة الفعالة : تهدف المشاركة إلى تجاوز الفجوة القائمة بين القيادات الإدارية والعاملين، من خلال تغيير الشكل الهرمي لممارسة السلطة التي لا تقوم على مبدأ الإنابة والمشاركة الشكلية بل على مشاركة الجماعة في صنع القرار وتنفيذه .

٤.التمكين : يهدف التمكين إلى تعزيز قدرات الأفراد لطرح خيارات عملية وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات تهدف في النهاية لرفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية للمؤسسة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال إزالة كل العقبات التي تعوق عملية التمكين سواء كانت قانونية أم تشريعية، مع تبني إجراءات وتشريعات وإقامة هياكل ومؤسسية تساعد القضاء على مظاهر الإقصاء والتهميش.

٥.حكم القانون : يتضمن هذا الحكم سيادة القانون وتطبيق القاعدة القانونية نفسها في الحالات المتماثلة بغض النظر عن المراكز الاجتماعية للأطراف ذات الصلة وهو ما يعبر عنه بالمساواة أمام القانون. وأن وجود بنية قانونية مستقرة مع وجود هيئة قضائية مستقلة يمكن الاعتماد عليها من شأنه أن يساعد في تطبيق مبادئ الحوكمة وحقوق الإنسان، إذ يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وان تطبق دون تحيز.

٦.رشادة اتخاذ القرار : أن الحكم الرشيد كما بينا يعد الرديف الأكثر للحوكمة، إذ أن عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة يجب أن تخضع لقواعد وإجراءات عقلانية وموضوعية تحقق الصالح العام لا مصالح الأفراد. إذ أن تطبيقات الحوكمة في ظل مفهوم الحكم الرشيد يعني ما تقوم به قيادات السلطة الإدارية من نشاط وإجراءات وسياسات معدة مسبقاً تهدف إلى تطوير المخرجات بما يصون المال والموارد الاقتصادية من التبديد والإهمال.

المبحث الثاني

أهمية جودة التعليم العالي والبحث العلمي في المجتمع العراقي:

أن التعليم عموماً والتعليم العالي والبحث العلمي على وجه الخصوص يعد رافداً مهماً من روافد تحسين مستوى الأداء للعاملين وزيادة إنتاجيتهم والحصول على رتبة أعلى للأجر، إذ يُمكن التعليم الأفراد من اكتساب العلم والمعرفة والمهارة ومن ثم الخبرة العملية في تأدية الواجبات الوظيفية والتطور نحو المزيد من الأرباح على راس المال المستثمر في التعليم، فالتعليم يوجه الخريجين إلى أسواق العمل ذات المزايا النسبية كونه يرفع من مستوى القدرة التنافسية للأفراد المتعلمين مقارنة بنظرائهم غير المتعلمين، من خلال التعليم والمهارة في تأدية الوظائف بالشكل المطلوب ورفع الإنتاجية(وديع ، ٢٠٠٢: ٥) .

ويعد التعليم العالي حلقة أساسية في منظومة المجتمع المدرك للعلم والتقنية ويتأثر ببعضها البعض من خلال علاقات وتفاعلات متبادلة، إذ تشكل متطلبات اقتصاد المعرفة تحديات مهمة تواجه مؤسسات التعليم العالي يترتب عليها نتائج وآثار مباشرة، فأضحى العلم والمعرفة من ابرز مظاهر القوة الاقتصادية للدول، مما يفرض على الجامعات عموماً والجامعات التقنية خصوصاً مواكبة تلك التطورات العالمية، وبذل المزيد من الجهود في أحداث تغيرات مهمة في المناهج الدراسية وطرائق التدريس ومستلزمات التدريس وتوفير المختبرات التقنية الحديثة والورش اللازمة، مع ضرورة الاستعانة بالخبرات العالمية في التدريس عن طريق وسائل الإعارة العلمية والزمالات الدراسية والمنحات البحثية مع جامعات الدول المتقدمة، لتفعيل حقول المعرفة التقنية في الجامعات، مع ضرورة إقامة مذكرات التعاون العلمي وعقد المؤتمرات العلمية المهمة في المجالات التقنية الأكثر والأحدث تداولاً لموضوعات التطورات العلمية والتقنية المعاصرة.

لهذا تعد الجامعة مؤسسة علمية اجتماعية أكثر استجابة للتطورات والتغيرات المعاصرة في العلم والتكنولوجيا، وأكثر تأثيراً في المجتمع بحكم التفاعل المتبادل بينها وبين المجتمع الذي وجدت لخدمته، وهي بذلك تكون قادرة على إحداث التغيير المستمر في بنيتها ووظائفها وبرامجها بالشكل الذي يتناسب والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية للمجتمع الذي تعمل في بيئته(إسماعيل ،٢٠٠٩: ٢).

أن التعليم هو حق لكل فرد من أفراد المجتمع، وهو أساسي من حقوق الإنسان، إذ أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في تقريره السنوي لعام ١٩٩٢ على أهمية حصول كل إنسان على التعليم، وعلى ضرورة توفير التعليم المجاني للجميع وبخاصة في المراحل الأساسية منه، كما أشار التقرير إلى ضرورة إتاحة فرص التعليم الثانوي المتكافئة للجميع(الذكور والإناث)، وتوجيه التعليم نحو بناء وصقل شخصية الفرد وبما يحقق احترام كرامة الإنسان والحريات الأساسية (الأمم المتحدة ، ١٩٩٣)، ولم يقتصر الاهتمام العالمي بالتعليم على ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فحسب، بل أكدت عليه جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى باعتباره إحدى الأدوات الرئيسة التي تساهم في بناء وتطور

المجتمعات الإنسانية، وترفع من قدرات الفرد الذهنية والفكرية، ففي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٦ جرى التركيز على التعليم بوجه خاص لعلاقته المباشرة ولتأثيره القوي في زيادة القدرة بالاتصال والفهم المتبادل(الأمم المتحدة ، ١٩٩٦).

أن الاستثمار في تنمية قدرات العنصر البشري أصبح قضية محورية تشغل بال صناع القرار في جميع دول العالم، كون العلم والمعرفة وهو السلاح الذي تتحصن به الدول أمام جميع التحديات التي تواجهها، فالاستثمار البشري يعد إضافة إلى راس مال المجتمع، وإن إيلاء الاهتمام المتزايد للاستثمار في تنمية العنصر البشري إنما يرجع إلى أن أي مجتمع يحتاج في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الكوادر العلمية والتقنية بمختلف مستوياتها وتخصصاتها العلمية والتقنية والإدارية. ويبرز التعليم من بين أهم أساليب تنمية القدرات البشرية وتطوير كوادرها وإعادة تأهيلها، فهو الذي يعمل على نشر الوعي العلمي وتعبئة الطاقات البشرية وتنمية قدراتها، كما يوفر التعليم الإطار العلمي لإبراز القدرات الكامنة لدى المتعلمين وفسح المجال بصورة أكثر شمولية لأبرز هذه القدرات والمهارات لتواكب التطورات العلمية والتقنية المعاصر، إذ أن طول فترة التدريب والتعليم والمستوى المهاري المكتسب يعد المصدر الرئيس للتفاوت بين دخول العاملين، إذ يرفع التدريب والتعليم إنتاجية العامل(عبد القادر، ٢٠٠١ : ٤).

وفيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي الذي يهتم بالجانب الأكاديمي، فينصب التأثير المباشر على تنمية العنصر البشري وتطوير إمكاناته وتحفيز قدراته وخلق مهارة فنية متخصصة في مجال الوظائف المتاحة في سوق العمل والوظائف التي تحتاجها المؤسسات والمصانع والمجالات الوظيفية الأخرى عبر ما يلي (إبراهيم ، ٢٠٠٣: ٩٢) :-

١.تقع على عاتق التعليم العالي مهمة أعداد المختصين والفنيين والعمال المهرة الذين يؤهلهم التعليم للتعامل مع معطيات العلم والتكنولوجيا الحديثة في الثورة المعلوماتية.

٢.يُعنى التعليم العالي بتنمية الفرد أخلاقيا وثقافياً كما يُعنى بتحسين قدراته الإنتاجية وتطويرها، وقد تبين بالتجربة أن مستوى بسيط من التعليم يؤدي إلى زيادة كبيرة في إنتاجية العامل، إذ أن إنتاجية العامل الأمي ترتفع بنسبة(٣٠%) بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية، وبحوالي(٣٢٠%) بعد الدراسة الثانوية، وبما يزيد على(٦٠٠%) بعد الدراسة الجامعية.

٣.تراعي مناهج التعليم العالي المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، ومحاولة مد جسور التعليم لأقصى فئة اجتماعية، من خلال الندوات والدورات والورش التي تقيمها الجامعات بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني بغية تأهيل الأفراد وتعرفهم بأهمية التعليم الجامعي، فالتعليم يقدم التأهيل العلمي والفني لإفراد المجتمع بالشكل الذي يجعلهم قادرين على معرفة أسرار التكنولوجيا الحديثة وطبيعة تركيبتها وكيفية التعامل معها، إذ أن هدف التعليم الأساس هو زيادة قدرة الفرد على التكيف مع ما يستجد من المتغيرات العلمية والتكنولوجية، وبالتالي مع المتغيرات الاجتماعية

الناجمة عنها، إذ تحتاج عملية التكييف تلك بجانب الاعتبارات الثقافية والنفسية إلى تنمية مهارات الفرد الذهنية التي تؤهله للتعامل المباشر مع مصادر المعرفة دون وسيط بشري مستبدلاً إياه بوسيط معلوماتي واتصالي.

وهكذا فأن التعليم العالي في العراق أضحى مطلباً رئيساً لا غنى عنه لحياة كريمة مزدهرة ومواطنة سليمة صالحة، وهو شرط للعمل النافع والمكسب المشروع. وأن التعليم العالي الجيد هو الذي يُعنى بتطوير مهارات الأفراد وتنمية قدراتهم، ويعد أساسياً للتطور العلمي والتقني، فكلما كان الإنفاق على التعليم كبيراً كلما أمكن الحصول على تعليم جيد، فنظام التعليم الرصين هو أمر أساسي للتنمية المستدامة، وأن تشييد الاقتصاد القائم على المعرفة هو أمر ضروري. ويمكن متابعة تطور مستوى التعليم العالي في العراق عبر المؤشرات التالية(الجلبي،٢٠٠٠ : ٣٨٢):-

١.معدل الالتحاق بالتعليم: يلاحظ أن العراق قد بذل جهوداً كبيرة في مجال تطوير القطاع التعليمي عموماً والتعليم العالي بشكل خاص من خلال رفع نسب الالتحاق بهذا القطاع. فمثلاً قد ازدادت نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي خلال المدة(٢٠١٠–٢٠٢٠) بمعدل(٢٥%) ، وبلغ عدد الطلبة المقبولين ٢٤٧ ألف طالب للعام الدراسي(٢٠١٩–٢٠٢٠)، وبلغ عدد الطلبة المتخرجين(١٠٧) ألف خريج لنفس العام **(http://www.cosit.gov.iq)**، وأن هذه الأعداد المرتفعة ذات فائدة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ولكن آثارها التنموية كالاستثمار في راس المال البشري مرتبطة بإيجاد فرص عمل مناسبة وجديدة وفي مجالات أكثر إنتاجية.

٢.الأنفاق على التعليم: إن معدلات الالتحاق المتزايدة بالتعليم العالي تفرض على الدولة زيادة في حجم الإنفاق على هذا التعليم، لمواكبة التطورات في نسب ومعدلات الالتحاق بالنظام التعليمي الجامعي. إضافة إلى أن تطوير برامج التعليم العالي لتساير التطورات العلمية والتكنولوجية والمناهج المتقدمة في التدريس تحتاج إلى تخصيصات مالية كبيرة وتأهيل لمختصين لها عبر إرسال البعثات والدورات التطويرية إلى الجامعات المتقدمة. بيد أن نسب الأنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي في العراق كانت متدنية جداً ولا تتناسب مع حجم الأعداد الملتحقة بالتعليم الجامعي، إذ تم تخصيص مبلغ وقدره(٣,٢) تريليون دينار لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي كنفقات مخصصة لها من قانون الموازنة العامة أي ما نسبته(١,٦٣%) من إجمالي النفقات العامة لسنة ٢٠٢٣ (وزارة المالية– قانون الموازنة العامة ، ٢٠٢٣: ٧٢).

المبحث الثالث

نظرة تعريفية بمركز دراسات البصرة والخليج العربي في جامعة البصرة

المطلب الأول: إستراتيجية مركز دراسات البصرة والخليج العربي :

أُسس هذا المركز في ١٢/٢/ ١٩٧٤ بتوصية من مجلس جامعة البصرة، وبقرار من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، وقد عقدت ست ندوات علمية عالمية حول قضايا الخليج العربي، إبتداءً من العام (١٩٧٨) وإنتهائاً بعام(١٩٨٩) تضمنت المواضيع الآتية:- (مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ٢٠١٩: ٢-٥)

١-الندوة العلمية العالمية الأولى: اللغة وآدابها في الخليج العربي عام ١٩٧٥.

٢-الندوة العلمية العالمية الثانية: آفاق التنمية الاقتصادية في أقطار الخليج العربي عام ١٩٧٧.

٣-الندوة العلمية الثالثة: الإنسان والمجتمع في الخليج العربي عام ١٩٧٩.

٤-الندوة العلمية الرابعة:مستقبل الخليج العربي وإستراتيجية العمل العربي المشترك بالتعاون مع مجلة الخليج والجزيرة العربية في الكويت عام ١٩٨١.

٥-الندوة العلمية الخامسة:الخليج العربي والعالم مع مركز الدراسات العربية – لندن عام ١٩٨٣.

٦- الندوة العلمية السادسة: الأبعاد الإستراتيجية للحرب العراقية- الإيرانية، بالتعاون مع مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي عام ١٩٨٨.

كما عقد المركز ندوتين علميتين عالميتين عام ١٩٨٢ بالتعاون مع مركز دراسات الخليج العربي بجامعة أكستر- بريطانيا في صيف عام ١٩٨١ بعنوان (شط العرب) و (العراق المعاصر).

أما عن أهم الندوات القطرية فقد عقدت ندوتان قطريتان الأولى بعنوان (المكتبة وعروبة الخليج) في عام ١٩٧٨ ، والندوة القطرية الثانية بعنوان (الطفل في الخليج العربي) عام ١٩٧٩.

وتصدر عن مركز دراسات البصرة والخليج العربي أربع مجلات علمية محكمة هي (الخليج العربي) و (دراسات البصرة) و(الاقتصادي الخليجي) و (دراسات إيرانية)، كما تخرجت منه دورتان للماجستير(١٥ طالباً وطالبة) للعامين الدراسيين (١٩٨٧-١٩٨٨) و (١٩٨٨-١٩٨٩)، وقد صدر عنه أكثر من (١٣٠) كتاباً بمختلف التخصصات العلمية والإنسانية حول البصرة والخليج العربي، وحاليا يضم المركز خمسة أقسام علمية هي قسم الدراسات اللغوية والأدبية وقسم الدراسات السياسية وقسم الدراسات الاقتصادية وقسم الدراسات التاريخية وقسم الدراسات الجغرافية، ويبلغ إجمالي عدد التدريسيين في المركز (٥٧) تدريسياً ويعمل لدى المركز نحو(٥٨) موظفاً ، أي أن إجمالي الكادر المتواجد في مركز دراسات البصرة والخليج العربي حتى نهاية عام ٢٠٢٢ بلغ (١١٥) فرداً (مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ٢٠٢٣: ٧)، ويمكن أبراز الهيكل الإداري لملاكات المركز على النحو التالي:-

أ- الملاكات التدريسية لمركز دراسات البصرة والخليج العربي : يمثل عدد تدريسيي المركز ما نسبته ثلث(٣٣%) من العدد الإجمالي للكوادر العلمية والإدارية العاملة بالمركز. ويعد المركز أحد أهم المراكز العلمية المتخصصة في الأبحاث والدراسات المتعلقة بالبصرة ودول الخليج العربي في العراق عموما وفي جامعة البصرة على وجه الخصوص،

إذ يحتوي على عدد من الوحدات الإدارية والأقسام البحثية التي تضم مجموعة من الكفاءات العلمية وذلك من خلال الجدول أدناه الذي يبين أعضاء الهيأة التدريسية بحسب الألقاب العلمية للسنوات ٢٠١٦–٢٠٢٢

الجدول(١) : أعضاء الهيأة التدريسية في مركز دراسات البصرة والخليج العربي للمدة ٢٠١٦–٢٠٢٢

السنة الدراسية	أستاذ	%	أستاذ مساعد	%	مدرس	%	مدرس مساعد	%	المجموع
٢٠١٦–٢٠١٧	٣	٦,٣	٨	١٧,٠	٢٣	٤٩,٣	١٣	٢٧,١	٤٧
٢٠١٧–٢٠١٨	٣	٥.٧	١١	٢١,١	٢١	٤٠,٣	١٧	٣٣,٢	٥٢
٢٠١٨–٢٠١٩	٥	٨,٥	١٦	٢٧,١	١٨	٣٠,٥	٢٠	٤٠,١	٥٩
٢٠١٩–٢٠٢٠	٦	١٠	١٨	٣١	١٧	٢٩.٣	١٧	٢٩.٣	٥٨
٢٠٢٠–٢٠٢١	٧	١٢.٥	٢١	٣٧.٥	١٦	٢٨.٥	١٢	٢١.٥	٥٦
٢٠٢١–٢٠٢٢	٩	١٥.٨	٢٣	٤٠.٤	١٧	٢٩.٨	٨	١٤.٠	٥٧

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على إحصاءات مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، قسم التخطيط والمتابعة، وقسم الشؤون العلمية والإدارية ، بيانات غير منشورة ٢٠٢٣ .

يلاحظ من الجدول (١) إن العدد الكلي لأعضاء هيأة التدريس في مركز دراسات البصرة والخليج العربي قد حقق أعلى مستوى له في العام الدراسي(٢٠١٨–٢٠١٩) بمقدار (٥٩) تدريسياً، بعد أن كان في العام الدراسي(٢٠١٦–٢٠١٧) عند أدنى مستوياته بمقدار(٤٧) تدريسياً، وأن هذا التغيير الحاصل في عدد الملاكات التدريسية والدرجات العلمية ترجع بالدرجة الأولى إلى التنقلات بين كليات الجامعة والمركز بحسب التخصصات المطلوبة من وإلى المركز، وبالدرجة الثانية إلى الترقيات العلمية لتدريسيي المركز، إذ يتضح من النسب المئوية للملاكات التدريسية المعروضة في الجدول أن التدريسيين بلقب مدرس هم الأكثر عدداً مقارنة بالحاصلين على لقب أستاذ الذين هم أقل عدداً. وهذه الحالة من التوزيع تعطي الحافز الكبير للباحثين في المركز لأجراء البحوث والدراسات العلمية سعيا لتطوير المركز وتحسين مستوى أدائهم البحثي بهدف رفع مستوى جودة الأداء الجامعي والحصول على الترقيات العلمية مستقبلاً.

ب– الملاكات الوظيفية لمركز دراسات البصرة والخليج العربي : يشكل الهيكل الإداري للمركز حوالي ثلثي العدد الإجمالي للمركز، أي أن ما نسبته(٦٦%) من كادر المركز هم موظفين من حملة شهادات البكالوريوس والإعدادية والمتوسطة وما دونها، وإن للكادر الإداري والوظيفي في المراكز الأثر البالغ والكبير في تحقيق الأداء الفعال والجيد الذي تقوم به الملاكات التدريسية العاملة في الأقسام العلمية للمركز كلٌ حسب تخصصه العلمي، فطبيعة الأعمال الإدارية الموكلة للموظف تمثل التنظيمات الإجرائية التي يحتاجها العمل البحثي كمستلزمات وظيفية تضمن حقوق الباحثين في مختلف الجوانب المالية والإدارية والعلمية، إذ تعد إدارة المراكز المحور الأساس في العملية البحثية، وأن

وجود إدارة جامعية متميزة في خصائصها، وإستراتيجية متطورة في نظرتها للواقع والمستقبل وعلمية في توجهاتها وكفوءة في أدائها، سيخلق حالة من الإبداع والابتكار والنهوض بالمستوى المعرفي للتعليم العالي.(حسين، ٢٠١٦: ١٣)

ولتسليط الضوء على المستوى العلمي للعاملين في مركز دراسات البصرة والخليج العربي بحسب الشهادة للأعوام ٢٠١٦–٢٠٢٢ ، نلاحظ أن أغلب العاملين في المركز هم من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه والبكالوريوس، إذ يشكلون حوالي(٧٥%) من كادر المركز، والجدول التالي يعرض تلك الأعداد بوضوح .

الجدول(٢) : توزيع الموارد البشرية العاملة في المركز بحسب المؤهل العلمي للمدة ٢٠١٦–٢٠٢٢

المؤهل العلمي	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	إعدادية فما دون	المجموع
٢٠١٦–٢٠١٧	٢٠	٢٧	٤٣	٤٧	١٣٧
٢٠١٧–٢٠١٨	٢٢	٣٠	٤٢	٤٢	١٣٦
٢٠١٨–٢٠١٩	٢٧	٣٢	٣٤	٣٩	١٣٢
٢٠١٩–٢٠٢٠	٣٠	٢٨	٣١	٤٠	١٢٩
٢٠٢٠–٢٠٢١	٣١	٢٥	٣٢	٣٩	١٢٧
٢٠٢١–٢٠٢٢	٣٣	٢٤	٣٣	٣٤	١٢٤

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على إحصاءات مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ٢٠٢٣ .

يتبين من الجدول أعلاه أن كادر المركز إجمالاً قد تراجع من (١٣٧) مورداً بشرياً عام(٢٠١٦–٢٠١٧) إلى(١٢٤) مورداً بشرياً عام(٢٠٢١–٢٠٢٢) وبنسبة(– ٩.٥%)، والسبب الرئيس وراء ذلك يرجع إلى بلوغ سن التقاعد لبعض الكوادر العاملة، فضلاً عن التنقلات من المركز إلى كليات الجامعة ومقر رئاسة الجامعة، إذ أن التناقص الحاصل في أعداد الموظفين وليس الباحثين(التدريسيين) في المركز هو بسبب إجراءات التنقل التي قامت بها رئاسة جامعة البصرة في السنوات الأخيرة لبعض موظفي المركز بحجة الحاجة الماسة للكوادر الإدارية في مقر الرئاسة وبعض كليات الجامعة، وهذا السبب الرئيس وراء تراجع أعداد الكوادر العاملة في المركز خلال الأعوام الدراسية الأخيرة.

كما أن الموارد البشرية العاملة في المركز موزعة بين التخصصات الإدارية والفنية والخدمية بشكل يبين هيمنة التخصصات الإدارية وبنسبة(٧٥%) من مجموع الموارد البشرية العاملة في المركز خلال السنوات(٢٠١٦–٢٠١٩–٢٠٢٢)، أما النسبة المتبقية(٢٥%) فتقاسمتها التخصصات الفنية والخدمية، وفي العام الأخير تراجعت قليلاً التخصصات الإدارية والفنية عما كان سابقا وكما موضح في الجدول أدناه .

الجدول (٣) : توزيع الموارد البشرية العاملة في مركز دراسات البصرة والخليج العربي بحسب التخصصات الإدارية والفنية والخدمية للمدة ٢٠١٦–٢٠٢٢

السنة	٢٠١٦				٢٠١٩				٢٠٢٢			
التخصص	إداري	فني	خدمي	المجموع	إداري	فني	خدمي	المجموع	إداري	فني	خدمي	المجموع
العدد	٦٧	١٢	١١	٩٠	٥٤	٩	١٠	٧٣	٥٢	١٠	١١	٧٣
%	٧٥	١٣	١٢	١٠٠	٧٤	١٢	١٤	١٠٠	٧١	١٤	١٥	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على إحصاءات مركز دراسات البصرة والخليج العربي ،شعبة قاعدة البيانات ، بيانات غير منشورة ٢٠٢٣ .

أن مركز دراسات البصرة والخليج العربي هو مركز بحثي علمي بامتياز، وتصدر عنه ثلاث مجلات علمية محكمة ذات معامل تأثير هي مجلة الاقتصادي الخليجي ومجلة دراسات الخليج العربي ومجلة دراسات البصرة، وأن أكثر أبحاثها المنشورة هي لباحثي المركز فضلاً عن كليات الجامعة والجامعات الأخرى العراقية والعربية. ويتحمل الباحث أجور التقييم والنشر، ولا تتحمل رئاسة الجامعة هذه التكاليف باستثناء السلف المقدمة للمركز لدفع تكاليف القرطاسية التي يحتاجها المركز. ومن هنا يجب ان يكون هناك اهتمام بمسألة النشر العلمي، إذ من الأجدر أن تقوم الجامعة مثلاً بدفع تكاليف النشر أو جزء منها بعد نشر البحوث، كما كان معهود سابقاً في عملية التعضيد التي تجرى للبحوث، إذ يشجع ذلك على جذب الاهتمام الأكبر للباحثين لنشر بحوثهم، وتعد هذه المشكلة المعضلة الرئيسة أمام تطور حركة النشر العلمي في المركز، إذ لا فائدة من بحث يُنجز ويُحكم علمياً ولا يُنشر في المجلات العلمية للإفادة منه في رفد المكتبة العلمية، وبما يقود إلى سد جزء من الفراغ الحاصل في المكتبة الجامعية (الحلفي، ٢٠١٥: ٣٤).

أن إستراتيجية المركز بوصفه هيأة أكاديمية علمية مستقلة وطنية تعمل على تعميق الروابط بين العراق ودول الخليج العربي خاصة وبلدان العالم بصورة عامة في المجالات العلمية كافة، وإن مهمته بلا شك تتركز على تقديم البحوث والدراسات في مختلف الاختصاصات لا سيما الاقتصادية والسياسية، كون بلدنا أحوج ما يكون في السنوات الأخيرة إلى دراسة وتحليل واقتراح المعالجات الممكنة لما يعانيه من ظروف صعبة وأزمات مستمرة. ويمكن إيضاح النقاط الأساسية لإستراتيجية المركز عبر الخطوات التالية:- (العطار، ٢٠١٢: ١٢)

أ- يتم وضع خطة للبحوث والدراسات والحلقات النقاشية الأسبوعية بصورة تتفق مع أولويات مشاريع التنمية في البلد ودول الخليج العربية على وفق المعايير العلمية.

ب- التركيز على المشكلات المعاصرة والقضايا المهمة للعراق والخليج العربي في الندوات العلمية، لاستخلاص الدروس والعبر من تجارب الماضي من أحداث ومتغيرات والاستفادة منها في رسم السياسات التنموية لمعالجتها وتطوير العمل في مختلف حقول المعرفة.

ج– توفير فرص التعاون العلمي في مجال الدراسات الجامعية الاولية والعليا في اختصاصات المركز، وتنمية القدرات البحثية للباحثين المبتدأين.

د– القيام بإعداد وتطوير وتدريب الباحثين الجدد على المنهج العلمي والإشراف على بحوثهم.

هـ– تعميق وتطوير المعرفة والوعي لكل حالة لها علاقة بقضايا المنطقة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً مع تقديم المقترحات ذات الفاعلية في الإجراء والتنفيذ بغية معالجة أهم المشكلات.

و– تبادل الخبرات والمعارف مع الباحثين والمختصين في منطقة الخليج العربي والعالم للافادة من خبراتهم في مختلف المجالات ذات العلاقة بالقضايا المدروسة.

وبغية توطيد وبناء العلاقات الاجتماعية مع المنظمات المجتمعية ورفع مستوى الأداء البحثي لتدريسيي المركز، قام مركز دراسات البصرة والخليج العربي بإجراء دراسات تعتمد على التخطيط الاستراتيجي بغية تحسين كفاءة العاملين وأدائهم البحثي من اجل ضمان جودة مخرجات المركز في الجوانب الإنسانية، وبما يتناسب مع الأهداف المؤسسية الموضوعة له، إذ قدم مركز دراسات البصرة والخليج العربي أنموذجا في المضي نحو تفعيل العمل البحثي المجتمعي عبر عدد من المؤشرات التنموية خلال سنوات الدراسة، كما سعى المركز لإحداث نقلة نوعية في تحسين مستوى الأداء للنشاط البحثي عبر تحقيق أهداف الاستدامة المعرفية في المجالات العلمية ومسايرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية للمتغيرات الراهنة، وتلبية متطلبات الحوكمة في مجالات التعليم الجامعي والعمل البحثي عبر تنمية قدرات الأفراد عن طريق حزمة المقترحات المقدمة من قبل الباحثين إلى صانعي القرار على مستوى الدولة أو المحافظة. ولأجل استدامة التطوير البحثي يتطلب من المركز خلال المرحلة القادمة مراجعة الخطط الإستراتيجية الماضية من أجل تحديد البنود الرئيسة في معالجة المشكلات المجتمعية وبما ينسجم مع تلك المتطلبات، ويجب التركيز هنا على الاتجاهات التي تمكن المركز من تجاوز التحديات التي تواجه العمل بإرادة صلبة لتحقيق الجود الشاملة ومن أجل بلوغ أهداف الحوكمة عن طريق ما يلي(حسين، ٢٠١٦: ٧–٨) :-

١. تشجيع ودعم حركة البحث العلمي وإعداد الدراسات العلمية المتعلقة بالجوانب المجتمعية التي من شأنها تفعيل دور المراكز البحثية في تطوير المجتمع.
٢. رصد المواقف والآراء والاتجاهات حيال ابرز القضايا الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية التي تشغل بال المواطن وتحدد نمط معيشته .
٣. جمع وتنسيق المعلومات والبيانات والمراجع ومختلف الوثائق لمواكبة التطور العلمي في مجال نشاط البحث واعتماد الأساليب الإلكترونية في ذلك .

٤. التعاون مع الجامعات الأخرى ومؤسسات البحث العلمي ودوائر الدولة والقطاع الخاص والجهات ذات العلاقة بنشاط المراكز البحثية داخلياً وخارجياً في أطار التعاون وبما يضمن الاستفادة القصوى من نتائج البحوث والدراسات الاجتماعية .
٥. تقديم الاستشارات العلمية في مختلف القضايا التي تتعلق بحياة الإنسان وتنمية قدراته الذهنية والعضلية من أجل ممارسة دوره في الحياة الاقتصادية .
٦. تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية والحلقات النقاشية والدورات التدريبية في المركز بصورة دورية متناوبة بغية معالجة المشكلات العرضية والطارئة .
٧. إعداد البرامج والدورات التدريبية وتنظيم الحلقات النقاشية وإقامة الندوات والمؤتمرات في ضوء سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة.
٨. إصدار الكتب والمؤلفات او العربية والمترجمة والتقارير والنشرات وطبع الرسائل الجامعية وإصدار المجلات .
٩. المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والندوات العلمية العالمية والإقليمية والمحلية بهدف المساهمة في إثراء المعرفة العلمية وتوجيهها نحو خدمة المجتمع البصري والخليجي .
١٠. تحفيز الإبداع العلمي والتأليف وتشجيع طبع ونشر الكتب العلمية التي تتناول القضايا المجتمعية المهمة ورصد أبرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشهدها منطقة البصرة والخليج العربي والتي تكون بمثابة مواضيع بحثية خصبة توسيع قاعدة المعلومات الخاصة بالبصرة ودول الخليج والمحيط المشترك من خلال توثيق التعاون مع المراكز والجهات النظيرة .

المبحث الرابع : مستوى حاكمية المهام العلمية وجودة الأداء لمركز دراسات البصرة والخليج العربي :

لقد قطع مركز دراسات البصرة والخليج العربي خلال السنوات التي سبقت جائحة كورونا والسنوات التي تلتها شوطا طويلاً في تحقيق جودة الأداء الجامعي في عدد البحوث المنشورة والمقبولة للنشر، فضلاً عن تقديم دراسات علمية نشرت في مستوعبات سكوباس، إذ نشر باحثوا قسم الدراسات الاقتصادية خلال العام الدراسي الأخير(٢٠٢١–٢٠٢٢) أربعة بحوث في مجلات عالمية(مستوعبات سكوباس) لتؤكد أهمية المشكلات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد العراقي ومنطقة الخليج في ظل الأوضاع الراهنة وما خلفته أزمة كورونا(**COV–19**) من مآسي على الاقتصاد العالمي عموماً وعلى اقتصادات دول الخليج العربي بصورة خاصة. فكان لإسهام المركز دوراً كبيراً في حصول جامعة البصرة على المراتب الأولى والثانية لجائزة أوسكار للتعليم العالي والبحث العلمي في آسيا، وكذلك تصدرت جامعة البصرة جامعات العراق عام ٢٠٢١ في تصنيف التايمز الانكليزي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بين مختلف الجامعات العراقية(**https://www.art.uobasrah.edu.iq/index.php/news/15858**) .

وفيما يتعلق بالنشاط العلمي للمركز المختص بالبحوث والدراسات التي يقوم بها باحثوا المركز، فيمكن القول أن بحوث المركز ودراساته قد لاقت صدى واسع بين صفوف الدراسات العلمية الأكاديمية في الجامعات العراقية عموماً وجامعة البصرة على وجه الخصوص، بالرغم من ضعف الدعم المالي المقدم للجامعات العراقية من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إذ ترد الوزارة بأن سبب ذلك يعود إلى قلة التخصيصات المالية في موازنة الدولة الاستثمارية الممنوحة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي لم تتجاوز نسبة(١,٦٨%) طلية السنوات(٢٠١٦–٢٠٢٢)(جامعة البصرة، ٢٠٢٣: ٣–٥) ، وقد أسهمت الأقسام العلمية في مركز دراسات البصرة والخليج العربي بمجموعة كبيرة من البحوث التي قبلت ونشرت في المجلات العلمية المحلية والدولية خلال السنوات(٢٠١٦–٢٠٢٢) حيث كانت تكاليف عملية النشر يتحملها الباحث، فضلاً عن المستلزمات العلمية الأخرى المتعلقة بتكاليف الأنترنت بالمركز، ومستلزمات القرطاسية ونفقات بالسفر والإيفاد للجامعات الأخرى أو للمناطق المتعلقة بالدراسة، وكان لقسم الدراسات الاقتصادية الحظ الأوفر في ذلك من حيث الأهمية النسبية للبحوث المنجزة والمحكمة علمياً، فتراوحت المساهمة البحثية لقسم الدراسات الاقتصادية ما بين(٣٦% – ٥٢%)، أما قسم الدراسات الجغرافية فكان الأقل مساهمة والتي تراوحت(٩% – ٤%) خلال تلك السنوات، ويوضح الجدول التالي البحوث المنجزة المحكمة علمياً والمقدمة من قِبل باحثي مركز دراسات البصرة والخليج العربي .

جدول رقم (٤) : البحوث المحكمة علمياً (المقبولة للنشر والمنشورة) في مركز دراسات البصرة والخليج العربي للسنوات ٢٠١٦– ٢٠٢٢(نسب مئوية)

القسم	٢٠١٦	٢٠١٩	٢٠٢٢
الدراسات السياسية والإستراتيجية	%١٢	%١١	%١١
الدراسات اللغوية والأدبية	%٢٩	%١٩	%١٨
الدراسات الاقتصادية	%٣٦	%٤٨	%٥٢
الدراسات التاريخية	%١٤	%١١	%١٥
الدراسات الجغرافية	%٩	%١١	%٤

المصدر: جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، وحدة النشر العلمي، منشورات عام ٢٠٢٣.

شكل رقم (١) : الأهمية النسبية للبحوث المحكمة علمياً لأقسام المركز للسنوات ٢٠١٦– ٢٠١٩ – ٢٠٢٢

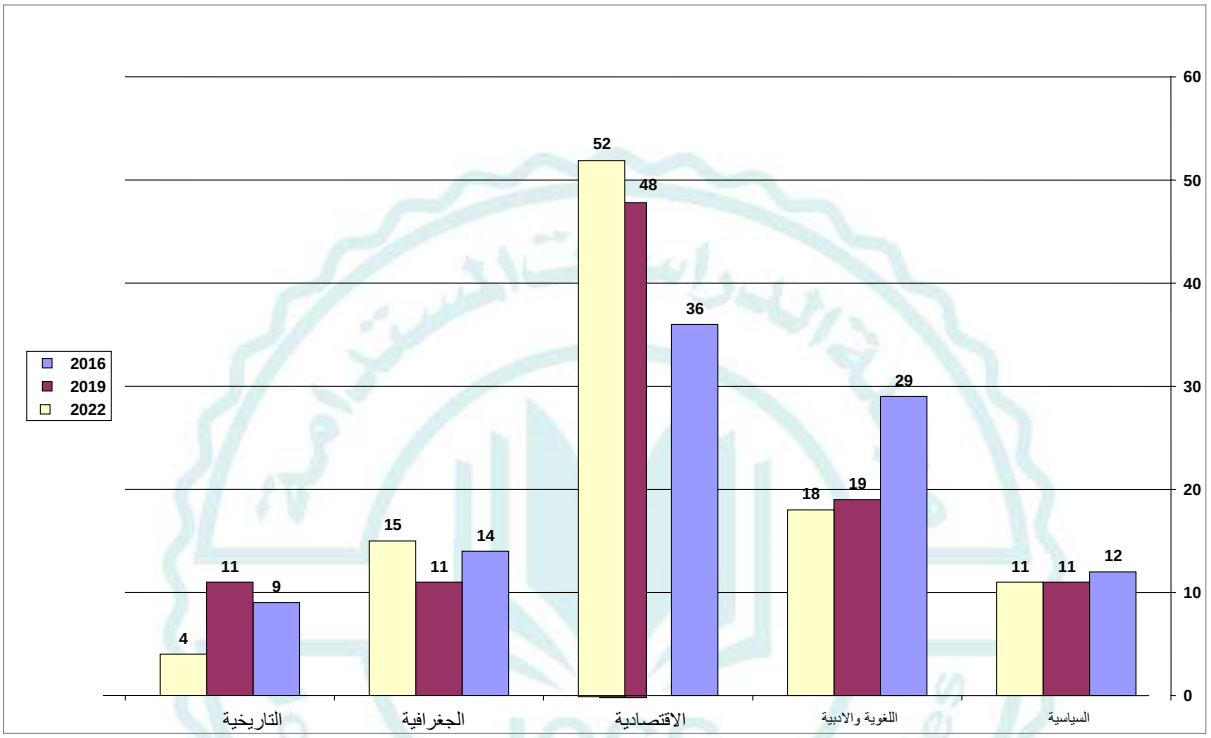

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٤) وتطبيق برنامج **EXCEL** .

يشير الشكل أعلاه بجلاء إلى مستوى إنجاز البحوث والدراسات في الأقسام العلمية لمركز دراسات البصرة والخليج العربي للسنوات(٢٠١٦–٢٠١٩–٢٠٢٢)، وبما يوضح التوجه العلمي للمركز من حيث نوعية البحوث المحكمة علمياً، إذ استحوذ قسم الدراسات الاقتصادية على الحصة الاكبر وبنسب تتراوح ما بين (٣٦% – ٥٢%) للسنوات أعلاه، ويعزى ذلك الى مستوى كفاءة باحثي القسم البالغ عددهم (١١) تدريسياً، كما أن باحثي الأقسام الأخرى لا يقلوا شأناً عنهم في نشاط النشر العلمي للبحوث، إلا أن انخفاض مستوى البحوث المنشورة في قسم الدراسات الجغرافية مثلاً يعود إلى قلة عدد تدريسيي القسم البالغ(٦) تدريسيين فقط، وغالباً ما تنجز معظم بحوث الخطة العلمية أن لم تكن جميعها، بيد أن نشاط النشر العلمي أقل مما هو منجز دائماً، ويقف وراء ذلك مجموعة من المسببات أبرزها التكاليف المصاحبة للنشر العلمي، وعدم توفير المستلزمات الضرورية للباحث كالانترنت والحوافز للنشر العلمي، وبرغم تلك المصاعب فأن نشاط النشر العلمي لباحثي المركز يعد الأكثر في جامعة البصرة إذا ما قورن بالنشاط البحثي لتدريسيي

الكليات، إذ أن احد أهم الأسباب المشجعة للوصول الى هذه النسب هو سعي معظم باحثي المركز إلى الحصول على الترقيات العلمية ورفع شأن المركز في الأوساط العلمية والأكاديمية للجامعة.

أما ما يخص المؤتمرات الدولية التي شارك بها باحثوا المركز داخل العراق وخارجه، فكان قسم الدراسات الاقتصادية أيضاً السباق في المشاركة بتلك المؤامرات وحسب الجدول التالي:-

جدول رقم (٥) : المشاركات البحثية في المؤتمرات العلمية الدولية والمحلية والخارجية لباحثي مركز دراسات البصرة والخليج العربي خلال السنوات ٢٠١٦- ٢٠١٩ – ٢٠٢٢

القسم	٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٩-٢٠٢٠		٢٠٢١ – ٢٠٢٢	
	مؤتمر محلي	مؤتمر خارجي	مؤتمر محلي	مؤتمر خارجي	مؤتمر محلي	مؤتمر خارجي
الدراســـات السياســـية والإستراتيجية	٤	١	١	٠	٧	٢
الدراسات اللغوية والأدبية	٣	٠	٠	٠	٥	١
الدراسات الاقتصادية	٧	٣	٢	٠	١٢	٤
الدراسات التأريخية	٣	٠	٠	٠	٤	٠
الدراسات الجغرافية	٦	١	٠	٠	٩	٢

المصدر: جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، وحدة النشر العلمي، قسم الشؤون العلمية.

يبين الجدول رقم(٥) المساهمات البحثية لتدريسيي المركز في المؤتمرات المحلية والخارجية، إذ تشير أرقام الجدول إلى تفوق قسم الدراسات الاقتصادية في تلك المساهمات خلال السنوات المعروضة بالجدول أعلاه، كما يلاحظ من هذه المشاركات أنها كانت في أدنى حدودها في العام الدراسي(٢٠١٩-٢٠٢٠) بسبب جائحة وباء كورونا(**COV-19**) ، فكانت المؤتمرات الخارجية شبه معدومة والمؤتمرات المحلية إلكترونية، ولم يوثق معظم باحثي المركز مشاركاتهم البحثية في تك المؤتمرات الإلكترونية، لذلك كانت المشاركة في المؤتمرات في أدنى معدلاتها في ذلك العام، ولكن في العام الدراسي(٢٠٢١-٢٠٢٢) شهدت عملية المشاركة في المؤتمرات المحلية والخارجية تطوراً مهماً مقارنة بالسنوات السابقة، الأمر الذي عزز المكانة العلمية للمركز ورفع من مستوى الأداء الجامعي لسابق عهده بما يحقق أهداف الحاكمية وجودة الأداء الجامعي وفقاً لمؤشراتها في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أن مركز دراسات البصرة والخليج العربي قد حقق خطوات جيدة نحو تحقيق الجودة الشاملة خلال السنوات الأخيرة، ويتواصل العمل من قبل باحثي المركز بجهود مضنية من خلال حضور فاعل في الأوساط الأكاديمية والثقافية عن طريق اعتماد أنظمة حديثة لتبادل المعلومات مستمداً ذلك من معايير الجودة والانفتاح المؤثر على مجمل المتغيرات والمستجدات العلمية والثقافية في عالم اليوم. وتوثيق أواصر التعاون والتنسيق والعمل المشترك مع كليات الجامعة ومراكزها والجامعات والمؤسسات العلمية والمراكز البحثية في داخل العراق ومحيطه الإقليمي والدولي اعتماداً على مجموعة من القيم الراسخة ذات الإسهام الجاد والمثمر في ميادين التنمية المستدامة لمختلف الفعاليات والنشاطات وفي شتى المجالات (الحلفي، ٢٠٢١: ٤).

وهناك ثلاثة مجالات رئيسة تشكل محور أعمال الدراسات التي يعدها مركز دراسات البصرة والخليج العربي في إستراتيجيته التطويرية نحو تطبيق مؤشرات الحوكمة في التعليم العالي، وهي أعداد البحوث والدراسات العلمية الفاعلة محلياً ودولياً، وتنمية أداء العمل البحثي وفق معايير الجودة والأداء الجامعي، وتفعيل روابط خدمة المجتمع والخدمات الإعلامية، وفي هذا السياق دأب المركز خلال السنوات(٢٠١٦ – ٢٠٢٢) على الاهتمام بهذه المجالات وإكمال المسيرة العلمية والمجتمعية التي انبثقت عن أهداف تأسيس وإنشاء المركز، إذ أعطي مركز دراسات البصرة والخليج العربي أولوية قصوى للبحوث والدراسات الإنسانية التطبيقية عموماً لتحقيق الأهداف التالية:- (مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ٢٠٢٣: ٦–٨)

أ- رصد أبرز المشكلات التي تعيق تحقيق المتطلبات الأساسية لحياة كريمة للإنسان .

ب- التقصي وجمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، وتوفير خزين معلوماتي يتسم بالدقة والمصداقية والشفافية في مختلف المجالات الحياتية .

ج- إعداد تقارير دورية ربع سنوية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البصرة الخليج العربي، تكون بمثابة آلية علمية لمتابعة المستجدات والتنبؤ المستقبلي.

د- دراسة وتحليل وتقديم المقترحات التي من شأنها معالجة ما يستجد من مشكلات على الساحة المحلية والعربية والعالمية، مع تقييم المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في الواقع الحياتي الأمني لاستقرار المنطقة.

ومن المهام الأساسية الملقاة على عاتق مركز دراسات البصرة والخليج العربي والتي يجب أن يؤديها بصورة متكاملة هي حجم الخدمات المجتمعية المتمثلة بالندوات التثقيفية والزيارات الميدانية والدورات والورش الخاصة بخدمة المجتمع، فضلاً عن اللقاءات والخدمات الأخرى التي تقدمها البحوث والدراسات التي تسعى إلى معالجة أهم المشكلات

الاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع البصري والخليجي على حد سواء ، وهذه الجوانب تتطلب ما يلي:- (العطار، ٢٠١٢: ٣)

أ- التغلغل في أوساط المجتمع بكامل فئاته وتقديم خدمات التدريب والتعليم المستمر لأفراد المجتمع ، وإعطاء الخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى لرجال الأعمال والمستثمرين للإسهام في إنجاح المشروعات الاستثمارية وجعله أكثر قدرة على تحقيق النمو والربحية .

ب- المشاركة في نقل وتوطين التكنولوجيا المتطورة إلى الاقتصاد وتهيئة الابتكارات والاختراعات ورعاية العلماء والمبدعين عبر عرض وتوفير المعرفة العلمية والتقنية المتعلقة بذلك.

ج-تمكين المرأة والشباب والسعي من اجل ضمان حصولهم على حقوقهم في التعليم والعمل والمشاركة الفعالة في تنمية المجتمع ودوائر صنع القرارات.

د-تقديم الاستشارات تنظيم الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والدورات العلمية وحل الخلافات.

وقد دأب مركز دراسات البصرة والخليج العربي على متابعة نفسه بنفسه لتقويم أداء المركز مقارنة بالأعوام السابقة وذلك بعقد مؤتمرات علمية سنوية مهمة في اغلب أقسام المركز ركزت في توجهاتها على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البصرة ودول الخليج العربي ضمن إستراتيجيته للنهوض بالواقع العلمي والمعرفي وتطوير المجتمع . والجدول التالي يعرض بيانات بأهم أنشطة المركز منذ عام ٢٠١٦ ولغاية العام ٢٠٢٢ وكالآتي:-

جدول(٦) : الأنشطة العلمية والمجتمعية التي أقامها المركز خلال المدة ٢٠١٦-٢٠٢٢

السنة	المؤتمرات العلمية السنوية	الندوات العلمية	الحلقات النقاشية	الزيارات الميدانية	الدورات التدريبية	الورش العلمية
٢٠١٦-٢٠٢٢	٤	٧٣	٢٦٥	٤٢	٣٥	٣١

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على إحصاءات مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، قسم الشؤون العلمية ، وحدة البحث والتطوير ، بيانات غير منشورة ٢٠٢٣ .

وفي مجال النشر العلمي والإصدار العلمية ، فللمركز ثلاث مجلات علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الرصينة لأساتذة المركز والجامعات العراقية والعربية والقطاعات العلمية الأخرى. كما للمركز نشرة شهرية تعنى بنشر المواضيع التي تعالج المستجدات الطارئة والقضايا الأكثر تأثيراً بالواقع المعيشي، إذ تمثل هذه الإصدارات توثيقا لأهم الأحداث الجارية في مدينة البصرة ودول الخليج العربي .

جدول (٧) :أعداد المجلات التي تصدر عن مركز دراسات البصرة والخليج العربي للمدة (٢٠١٦-٢٠٢٢)

اسم المجلة	مجلة دراسات الخليج العربي(نصف سنوية)	مجلة دراسات البصرة(نصف سنوية)	مجلة الاقتصادي الخليجي(فصلية)

٢٠١٦-٢٠١٧	١-٢	٢١- ٢٢	٢٧-٢٨و٢٩-٣٠
٢٠١٧-٢٠١٨	١-٢	٢٢-٢٣	٣١-٣٢و٣٣-٣٤
٢٠١٨-٢٠١٩	١-٢	٢٣-٢٤	٣٥-٣٦و٣٧-٣٨
٢٠١٩-٢٠٢٠	٠	٠	٠
٢٠٢١-٢٠٢٢	١-٢	٢٤-٢٥	٣٩-٤٠ و ٤٠-٤١
المجموع(عدد)	٨	٨	١٦

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على إحصاءات مركز دراسات البصرة والخليج العربي ،شعبة النشر العلمي ، بيانات غير منشورة ٢٠٢٣ .

إذ يبين الجدول أعلاه أن المركز يصدر سنوياً ثمان مجلات علمية(مجلتان سنويتان ومجلة فصلية)، إذ كانت البحوث الاقتصادية هي الأكثر عدداً في النشر العلمي لمجلة الاقتصادي الخليج المعنية بنشر البحوث الاقتصادية والمحاسبية والمصرفية والإحصائية والإدارية، لذا كانت هذه المجلة الأكثر نتاجاً علمياً من المجلتين الأخريتين، وأن عملية النشر العلمي لمجلات المركز مستمر بشكل دوري منتظم باستثناء العام الدراسي(٢٠١٩-٢٠٢٠) الذي أدى بسبب أزمة جائحة كورونا إلى توقف النشر العلمي.

كما تعد مكتبة مركز دراسات البصرة والخليج العربي واحدة أهم وأعرق الروافد العلمية لمكتبات جامعة البصرة منذ تأسيس المركز عام ١٩٧٤، فتقدم شتى المصادر العلمية المهمة للباحثين والدراسين من مختلف فروع المعرفة سواء كان للباحثين في المركز أم لطلبة الدراسات العليا وطلبة الدراسات الأولية في جميع الكليات والجامعات العراقية وبمختلف التخصصات العلمية والإنسانية ، ويتولى قسم المكتبة في المركز القيام بالمهام التالية:- (جامعة البصرة قسم الشؤون العلمية، ٢٠١٨)

- إثراء المكتبة العامة للمركز بالكتب والمؤلفات والمترجمات الحديثة والمهمة .
- أعداد وتنظيم مكتبة متخصصة في العلوم الاقتصادية والسياسية لمنطقة الخليج العربي.
- تنظيم زيارات الباحثين والطلاب للمكتبة وتقديم الخدمات الإعلامية ذات الأهمية العلمية.
- إهداء نسخ من مجلات المركز ونشراته ومؤلفات الكتب لباحثي المركز إلى مختلف كليات الجامعة والجامعات العراقية الأخرى.

الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً- الاستنتاجات : تبين مما تم عرضه في متن البحث تحقق الفرضية التي بنيت عليها الدراسة والمتمثلة في أن تحقيق أهداف الحوكمة وجودة الأداء في التعليم العالي يمثل عملية تكاملية غير مجتزأة تشمل توفر جميع المستلزمات الأساسية للجامعات والمراكز البحثية، من أجل النهوض بالخطط والبرامج العلمية، وبما يحقق التواصل مع التطورات

العلمية والتكنولوجية. إذ كانت التخصيصات المالية في موازنة الدولة الاستثمارية لقطاع التعليم العالي في العراق طيلة السنوات(٢٠١٦–٢٠٢٢) قليلة جداً ولا تتناسب مع حجم التوسع في الجامعات العراقية، ومع ما يجري من تطورات علمية متسارعة في مختلف دول العالم، وبخاصة في المناهج والطرق والقاعات الحديثة وأساليب التدريس والمختبرات العلمية والمستلزمات المالية للباحثين في مراكز البحث العلمي في الجامعات العراقية، إذ لم تتجاوز تلك التخصيصات ما نسبته(١,٦٨%) من إجمالي الموازنة الاستثمارية العامة للعراق خلال المدة(٢٠١٦–٢٠٢٢)، ومن ذلك يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:–

١– أن الحوكمة تمثل خارطة طريق يجب إتباع تنظيماتها بأساليب علمية وتقنية وفق نظام معين للتحكم في العلاقات بين الأطراف الأساسية للنشاط العلمي في الجامعات، بما يؤثر في أداء وأنشطة الجميع، ويُساعد على تنظيم العمل وتحديد المسؤوليات لتحقيق الأهداف على المديين القريب والبعيد، في ظل توفير جميع المستلزمات المالية والمادية التي تتطلبها العملية التعليمية والبحثية في الجامعات العراقية.

٢– تتجسد أهداف الحوكمة في التعليم العالي بتحسين مستوى أداء المؤسسة التعليمية وتطويرها كوادرها، ومساعدة إدارة المؤسسة على صياغة وبناء استراتيجيات سليمة ترفع من كفاءة وجودة الأداء العلمي للجامعات، وتعزز فعالية المؤسسات التعليمية، عبر خلق بيئة عمل صالحة تُحسن الممارسات العلمية، مع التأكيد على مسؤولية الإدارة في تقييم الأداء وتعزيز المساءلة وتجنب الازدواجية بين المهام والمسؤوليات، وضرورة إيجاد وبناء هيكل إداري واضح تتحدد من خلاله المهام والوظائف، مع المراجعة المستمرة وتجديد المسؤوليات، والتطوير للقوانين الحاكمة لأداء المؤسسة الجامعية.

٣– يمكن الاستدلال عن مستوى التطور للأداء الجامعي من مؤشرين رئيسين هما معدل الالتحاق بالتعليم العالي، ومؤشر الإنفاق على التعليم العالي. ومن متابعة هذين المؤشرين يتبين أن نسبة الالتحاق بمرحلة التعليم الجامعي خلال المدة(٢٠١٠–٢٠٢٠) ازدادت بمعدل(٢٥%)، إذ وصل عدد الطلبة المقبولين للعام الدراسي (٢٠١٩–٢٠٢٠) إلى نحو(٢٤٧) ألف طالب وطالبة، وبلغ عدد الطلبة المتخرجين(١٠٧) ألف خريج لنفس العام، وأن هذه الأعداد المرتفعة من الخريجين تحتاج إلى فرص عمل تتناسب مع المؤهلات العلمية التي حصلت عليها خلال سنوات التعليم الجامعي، في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد العراقي من ارتفاع كبير في معدلات البطالة. أما المؤشر الثاني الخاص بالإنفاق على التعليم، فتشير نسب الأنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي في العراق إلى تدني مستوياتها، إذ تم تخصيص مبلغ وقدره(٣,٢) تريليون دينار لهذه الوزارة كنفقات مخصصة لها من قانون الموازنة العامة أي ما نسبته(١,٦٣%) من إجمالي النفقات العامة لسنة ٢٠٢٣.

٤- أن مركز دراسات البصرة والخليج العربي هو مركز بحثي علمي بامتياز، وتصدر عنه ثلاث مجلات علمية محكمة ذات معامل تأثير هي مجلة الاقتصادي الخليجي ومجلة دراسات الخليج العربي ومجلة دراسات البصرة، وأن أكثر أبحاثها المنشورة هي لباحثي المركز فضلاً عن كليات الجامعة والجامعات الأخرى العراقية والعربية. ويتحمل الباحث أجور التقييم والنشر، ولا تتحمل رئاسة الجامعة هذه التكاليف باستثناء السلف المقدمة للمركز لشراء الأجهزة والأثاث. ومن هنا كان من الأجدر أن تقوم الجامعة مثلاً بدفع تكاليف النشر أو تحمل جزء منها بعد نشر البحوث، كما أن إستراتيجية المركز بوصفه هيأة أكاديمية علمية مستقلة وطنية تعمل على تعميق الروابط بين العراق ودول الخليج العربي خاصة وبلدان العالم بصورة عامة في المجالات العلمية كافة، وهذا تتطلب وجود تخصيصات مالية توازي ما تنفقه دول الخليج على مؤسساتها الجامعية والبحثية.

٥- حقق مركز دراسات البصرة والخليج العربي خطوات مهمة نحو تحقيق الجودة الشاملة خلال السنوات الأخيرة، ويتواصل العمل من قبل باحثي المركز بجهود مضنية من خلال حضور فاعل في الأوساط الأكاديمية والثقافية، واعتماد أنظمة حديثة لتبادل المعلومات مستمداً ذلك من تطبيق معايير الجودة والانفتاح المؤثر على مجمل المتغيرات والمستجدات العلمية والثقافية في عالم اليوم. وتوثيق أواصر التعاون والتنسيق والعمل المشترك مع كليات الجامعة ومراكزها والجامعات والمؤسسات العلمية والمراكز البحثية في داخل العراق ومحيطه الإقليمي والدولي، وقد تكرست تلك الجهود بحصول جامعة البصرة على المراتب الأولى والثانية لجائزة أوسكار للتعليم العالي والبحث العلمي في آسيا، وكذلك تصدرت جامعة البصرة جامعات العراق عام ٢٠٢١ في تصنيف التايمز الانكليزي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ثانياً – المقترحات : نجملها بالنقاط التالية :-

١-ضرورة إدراك المسؤولين في رئاسة مجلس الوزراء العراقي بأن التعليم العالي هو ركيزة أساسية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، عبر رفع سقف التخصيصات المالية الممنوحة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الموازنة العامة للدولة، من أجل النهوض بالخطط والبرامج التي تحقق الحاكمية العلمية التي ترفع من مستوى جودة الأداء للجامعات العراقية. على أن يترافق ذلك مع خطط موضوعة لتوسيع إنشاء الجامعات وتوسيع القاعات الدراسية وتطوير المختبرات والمستلزمات العلمية الملحقة بالجامعات، لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، فضلاً عن إقامة مذكرات تعاون وتبادل للخبرات العلمية مع الجامعات في الدول المتقدمة عبر توفير برامج دورية مستمرة لمنحات بحثية وبرامج تدريبية للملاكات التدريسية في الجامعات العراقية كافة.

٢- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بوضع إستراتيجية طويلة الأمد لحوكمة الجامعات يتم تقسيمها لخطط خمسية، ويتم تنفيذها ببرامج سنوية على مختلف الملاكات العاملة في الجامعات العراقية، ويتحقق من خلالها تجهيز الجامعات ومراكز البحث العلمي العاملة فيها بجميع مستلزمات النظام التعليمي والبحثي وفق ميزانية سنوية للتمويل.

٣- قيام هيأة البحث العلمي التي تشرف على المراكز البحثية في الجامعات العراقية بتخصيص تمويل سنوي لإقامة المؤتمرات العلمية السنوية لمراكز البحث العلمي في الجامعات العراقية، على أن تكون موضوعات المؤتمرات وتوصياتها قابلة للتطبيق، وتعالج أبرز التحديات التي يعاني منها البلد، ومن ثمَ ترفع من مستوى جودة الأداء الجامعي وتحقق الحاكمية العلمية، وتكون مسؤولية الجامعة هنا إدارية من حيث الإعداد والتنفيذ للمؤتمرات العلمية لجميع المراكز البحثية العاملة فيها وفق الخطة العلمية السنوية.

٤- الاهتمام العلمي والبحثي بالقضايا العلمية والتكنلوجية المعاصرة التي تحقق زيادة في الإنتاج الإنتاجية وتوسع من خيارات التوظيف للخريجين، عبر تحفيز وتشجيع براءات الاختراع وإنشاء المصانع والمؤسسات الإنتاجية المتطورة، مع ضرورة الاهتمام بالقضايا التي تخدم المجتمع وبخاصة المتعلقة بموضوعات التلوث البيئي والتنمية المستدامة كون هذه الموضوعات تمس الحياة الإنسان والمجتمع ككل.

٥- العمل على تشجيع وتطوير النشاط البحثي لجميع الملاكات العلمية في الجامعات العراقية، وإلزام أساتذة الجامعات كافة بضرورة نشر بحثين سنوياً في مجلات علمية محكمة، مع تشجيع النشر في المجلات العالمية(سكوباس) من أجل رفع تصنيف الجامعات في المحافل الدولية، وتقديم التسهيلات والحوافز المادية والمعنوي للباحثين في الجامعات العراقية، وإقامة المسابقات البحثية على مستوى الوزارة وهيأة البحث العلمي فيها، مع تعزيز ذلك إعلامياً.

المصادر:

١- إبراهيم، فاضل خليل، ٢٠٠٣، التربية العربية وتحديات العولمة ، مجلة الحكمة ، بغداد ، العدد(٣٣) ، السنة الرابعة.

٢- الاسكوا ، ٢٠١٧، المجموعة الإحصائية للمنطقة العربية ، الأمم المتحدة، نيويورك .

٣- إسماعيل، علي، ٢٠٠٩، تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بيروت.

٤- الأشهب والوحيدي، عبد السلام ، فوزي،٢٠٢٠، جودة التعليم العالي في ظل حوكمة الجامعات مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، المجلد(٤) ، العدد(٤) .

٥- الأمم المتحدة، ١٩٩٣، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان : إعلان وبرنامج عمل فيينا.

٦- الأمم المتحدة، ١٩٩٦، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الدانيمارك.

٧- بشير، محمد حسن، ٢٠١٩، الأسس والمبادئ النظرية للحوكمة ومتطلبات تطبيقها في التعليم العام بالسودان، مجلة العلوم التربوية والنفسية .المجلد(٣)، العدد(٦).
٨- البنك الدولي، ١٩٩٩، الحوكمة المالية وإدارة المؤسسات، البنك الدولي، نيويورك.
٩- جامعة البصرة، ٢٠١٨، قسم الشؤون العلمية ، وحدة إدارة المكتبات، جامعة البصرة.
١٠- جامعة البصرة، ٢٠٢٣، قسم الشؤون الإدارية والملية، شعبة الموازنة، جامعة البصرة.
١١- جعفر، فاروق، ٢٠١٩، حوكمة التعليم : المفهوم والمتطلبات، مجلة كلية التربية- جامعة الأزهر، الجزء الثاني، العدد(١٧٢).
١٢- الجلبي، سوسن شاكر، ٢٠٠٠، أثر التعليم في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي: ندوة أقامها بيت الحكمة حول دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العرب ، العراق.
١٣- حسين، سلمى جابر، ٢٠١٦ ، البحث العلمي بين الواقع والطموح – مركز دراسات البصرة والخليج العربي دراسة حالة ، ورشة عمل تطوير الكوادر البحثية ، جامعة البصرة ، (٥-٩ / ١١ / ٢٠١٦) .
١٤- الحلفي، د.عبد الجبار عبود، ٢٠١٥ ، محددات النهوض بالبحث العلمي في مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، مجلة دراسات إدارية ، العدد (١٥) .
١٥- الحلفي، عبد الجبار عبود، ٢٠٢١، الفاعلية البحثية الأكاديمية لمركز دراسات البصرة والخليج العربي، الندوة العلمية التي أقامتها جامعة البصرة بمناسبة يوم الجامعة بتاريخ(٢٠٢١/٤/١٥)، جامعة البصرة.
١٦- السعيد ، محمد صلاح، ٢٠٢٣، الحوكمة المؤسسية في التعليم قبل الجامعي، المجلة العربية للإدارة. المجلد (٤٥).العدد(١).
١٧- عبد الرحمن، ياسر، ٢٠١٨، الحكومة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد (٨) .
١٨- عبد القادر، علي،٢٠٠١، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.
١٩-.العضيد، أيمن جسار، ٢٠٢٣، نظرة في الحوكمة، مقالات تنموية ، مؤسسة التفكير العلمي العالي ، بغداد.
٢٠- العطار، علي عبد الكريم، ٢٠١٢ ، قراءة في الخطة العلمية لجامعة البصرة ، مجلة أشراقات ،مركز دراسات البصرة ،السنة الثانية ، العدد (٣) ،٢٠١٢.
٢١-الغانم، عبد الله ،٢٠٢١، الحوكمة مفهومها وأهدافها، وزارة الاقتصاد والتخطيط، مدونة الوزارة، المملكة العربية السعودية).

٢٢- مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ٢٠١٩، أرشيف المركز، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة. مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ٢٠٢٣، إدارة الخطط والأهداف الإستراتيجية للمركز ، كراس يصدر عن مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة .

٢٣- مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ٢٠٢٣، الهيكلية العلمية والإدارية لمركز دراسات البصرة والخليج العربي، قسم الشؤون الإدارية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة.

٢٤- موقع أمزون: ما المقصود بالحوكمة والمخاطر والامتثال:
https://aws.amazon.com/ar/what-is/grc

٢٥- وديع، عدنان، ٢٠٠٢، التعليم وسوق العمل : ضرورات الإصلاح، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.

٢٦- وزارة المالية- قانون الموازنة العامة ، ٢٠٢٣، جمهورية العراق. وزارة المالية.

٢٧- **https://www.cosit.gov.iq**

28- **UN, 2015, " Development and institutions Governance ", New York .**

29- **https://www.art.uobasrah.edu.iq/index.php/news/15858**